أكدت اهتمام اعضاء «الإسكانية البرلمانية» بتذليل جميع المعوقات التي تواجه المشاريع

وزيرة الإسكان: توقيع ستة عقود في ثلاث مدن إسكانية جديدة بقيمة 130 مليون دينار

وزيرة الإسكان خلال توقيع العقود

اعلنت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الدكتورة جنان بوشهري توقيع ستة عقود في ثلاث مدن إسكانية جديدة بينهم اربعة عقود خاصة بتصميم وتنفيذ وتركيب وصيانة محطات تحويل رئيسية بالضواحي «z1 وz2 وz3 وz4» بمشروع مدينة المطلاع.

وقالت الوزيرة بوشهري في تصريح للصحفيين أمس عقب التوقيع إن قيمة العقد الاول في مدينة المطلاع بلغت 17ر4 مليون دينار كويتي «نحو 57 مليون دولار امريكي» في حين بلغت قيمة العقد الثاني 16ر9 مليون دينار «نحو 55 مليون دولار».

وأضافت أن قيمة العقد الثالث بلغت 16ر9 مليون دينار «نحو 55ر7 مليون دولار» في حين بلغت قيمة العقد الرابع 16ر9 مليون «نحو 55 مليون دولار» لافتة إلى أن مدة تنفيذ هذه العقود 730 يوما.

واوضحت بوشهري ان العقد الخامس يعنى بانشاء وانجاز وصيانة 20 عمارة من السكن العامودي تحتوي على 390 شقة بالضاحية الاستثمارية بمشروع مدينة صباح الاحمد الاسكانية بقيمة 24ر8 مليون دينار «نحو 81 مليون دولار».

وأفادت بأن العقد السادس يعنى بانشاء وانجاز وصيانة المباني العامة في مشروع غرب عبدالله المبارك في القطع «1 و4 و5» بقيمة 36ر9 مليون دينار «نحو 121 مليون دولار» ومدة تنفيذه 730 يوما.

وأكدت اهتمام اعضاء اللجنة الاسكانية في مجلس الامة بدعم ملف القضية الإسكانية وتذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الاسكانية.

التقى بوشهري وأشاد بتجاوبها لتعيين الكويتيين بالرعاية السكنية

العتل: الاعتماد المهني للمهندسين الوافدين ساهم في تطبيق سياسة الاحلال

بو شهري تتوسط العتل ووفد المهندسين

اثنت جمعية المهندسين الكويتية على تجاوب وزيرة الدولة لشؤون الاسكان ووزيرة الخدمات العامة الدكتورة جنان بوشهري لتوظيف المهندسين الكويتيين في عقود مشاريع الرعاية السكنية و توفير مزيد من الفرص لهم في مختلف قطاعات المؤسسة ، مشيرة الى بحث هذا الموضوع ومواضيع اخرى خلال لقاء الوزيرة بوشهري مع رئيس الجمعية المهندس فيصل دويح العتل بمشاركة كلا من امين السر المهندس فهد اردیني العتيبي وامين الصندوق المهندس علي عبد الله الفيلكاوي وعضو مجلس الادارة المهندس علي عباس محسني وحضور عدد من قيادي المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وذكر رئيس الجمعية المهندس فيصل دويح العتل في تصريح له لقد أسعد المهندسين الكويتيين موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على السماح بوضع ضوابط تشجع الكويتيين على العمل في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وانطلاق سياسة الاحلال بشكل أكثر فاعلية في المؤسسة ، لافتا الى ان المؤسسة تساهم في الاسراع بتعيين المهندس الكويتي.

وأضاف العتل الى ان اللقاء مع بوشهري تناول اعتماد المهندسين غير الكويتيين العاملين في مشاريع الاسكان والخدمات و لمسنا أن الوزيرة تشدد على عملية اعتماد مؤهلات المهندسين غير الكويتيين من قبل الجمعيات المهنية «جمعية المهندسين» بالاضافة الى حصولهم على مؤهلات علمية معتمدة في دولة الكويت. وأشار الى ان اللقاء تناول ايضا عملية تدريب وتطوير المهندسين الكويتيين العاملين في المؤسسة من خلال برامج خاصة تقوم الجمعية بإعدادها لهم في مركز التدريب والتأهيل الهندسي.

نفذت حكماً قضائياً نهائياً بإزالة تعديات في منطقة الخالدية

«البلدية»: لن تتهاون في تطبيق القانون

اعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية العاصمة بمساندة امنية بتنفيذ حكما قضائيا نهائيا مقضي بإزالة تعديا على املاك الغير بمنطقة الخالدية تزامنا مع الحملة التي اطلقتها إدارة العلاقات العامة "تواصل معنا".

وفي هذا السياق اوضح رئيس قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية العاصمة المهندس عبدالله جابر بان امر تنفيذ هذه الإزالة جاء بناءا على طلب إدارة التنفيذ الجنائي بوزارة الداخلية و بإشراف لجنة مخالفات البناء في الإدارة القانونية المشكلة بقرار مدير عام البلدية المهندس احمد المنفوحي لتنفيذ حكما نهائيا مقضيا بالإزالة للتعدي على املاك الغير وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية من قبل قسم ازالة المخالفات بإنذار مالك العقار بضرورة الإلتزام بحكم المحكمة بإزالة المخالفة حيث امتنع عن التنفيذ للجزاء المخالف.

وعليه تم تنفيذ الإزالة المقضي بها حكما نهائيا نافذا بإزالة الجزء المخالف بالتنسيق مع إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية المحافظة لتوفير المعدات اللازمة لإزالة المخالفة.

وأشار جابر إلى ان البلدية لن تتهاون في تطبيق القانون بحق المخالفين بإزالة اي تعدي سواء كان على املاك الدولة او املاك الغير مشيرا في هذا الخصوص إلى ان البلدية تتعامل بمسطرة واحدة وعلى مسافة واحدة من الجميع .

«الهداية الخيرية»: 50 ألف شخص استفادوا من تنفيذ مشروع الأضاحي لعام 2018

صرح رئيس جمعية الهداية الخيرية، بندر بن دليل ان الجمعية نجحت هذا العام في إيصال لحوم الأضاحي لأكثر من 50.000 شخص في عدد من الدول العربية والأفريقية شملت سوريا واليمن، والهند، وموريتانيا، وماليزي، وبنين، والسنغال، والصومال، والفلبين. جاء ذلك في إطار حديثه عن تنفيذ مشروع الأضاحي لعام 2018، حيث أكد بن دليل ان الجمعية حرصت على تنفيذ المشروع في المناطق الأكثر احتياجا، حيث استفادت آلاف الأسر المسلمة الفقيرة ودخل عليها الفرح والسرور في عيد الأضحى المبارك.

واضاف بن دليل ان مشروع الأضاحي يعد من أهم المشاريع الموسمية الذي تسعى الجمعية من خلاله للتخفيف عن المحتاجين ومواساتهم والترفيح عنهم. وفي ختام تصريحه تقدم بن دليل بالشكر للمحسنين من أهل الكويت الذين تفاعلوا مع المشروع وسارعوا إلى المساهمة فيه مما كان له الأثر البالغ في نجاحه.كما تقدم بن دليل بالشكر للجهات الرسمية الكويتية وعلى رأسها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الذين سهلوا تنفيذ هذا المشروع وغيره من مشاريع العمل الخيري، مما ساهم في إيصال التبرعات للمستفيدين منها في الوقت المناسب، داعيًا المولى عز وجل أن يتقبل من الجميع، وأن يديم نعمة الأمن والأمان على دولة الكويت وجميع بلاد المسلمين.

جانب من مشروع الأضاحي الذي نفذته «الهداية الخيرية»

لخلق منهجية عمل بناءة ومثمرة

«نزاهة»: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تقتضي تكاتف الجهات الحكومية

اجتماع الهيئة مع الجهات الحكومية

قال رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» المستشار عبدالرحمن النمش إن عملية اعداد ووضع الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد تقتضي تكاتف جهود وخبرات وتجارب كافة الجهات الحكومية المعنية من خلال تعزيز التعاون والتنسيق الكاملين لخلق منهجية عمل بناءة ومثمرة.

واضاف النمش في كلمة القاها امس في افتتاح اجتماع الهيئة مع عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية لبحث «الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد» «أن ذلك يكفل لنا جميعا تقاسم المسؤولية الوطنية الكبيرة الملقاة على عاتقنا بغية منع ومكافحة الفساد وحماية بلدنا من مخاطره وآثاره وتداعياته الوخيمة وترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وحماية الأموال العامة».وثمن سعي تلك الجهات الدائم نحو المشاركة المستمرة في اجتماعات «نزاهة» الدورية لاعداد ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وما يمثله ذلك التباحث والتشاور والتنسيق الوطني من اهمية كبيرة في إطار اعداد هذه الاستراتيجية.واضاف أن المردود الايجابي لتباحثنا جميعا كممثلين عن وزارات الدولة وجهاتها الحكومية المعنية هو الهدف الرئيسي الذي تسعى «نزاهة» الى تحقيقه بشراكتكم القيمة والايمان بضرورة اخراج «الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد وبرامجها التنفيذية» بالصيغة التي تكفل لها الفاعلية الايجابية المبتغاة منها وبالصورة التي تخدم مصالح الكويت محليا وتليق بمكانتها اقليميا ودوليا.

عبدالرحمن النمش: ترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وحماية الأموال العامة

وأكد أن ذلك من شانه ان ينعكس ايجابا على التقييمات الدولية لتصنيف وترتيب الكويت امام منظمات المجتمع الدولي «الحكومية منها وغير الحكومية» سواء تعلق الأمر بعملية التقييم الذاتي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد او تعلق بتحسين ترتيب وتصنيف الكويت على مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر بمعية منظمة الشفافية الدولية.واعرب النمش عن تطلعه الى الوصول بتعاون المشاركين إلى نتائج مثمرة تسهم في الاسراع بعملية اعداد ووضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الفساد بما يضمن تنسيق الجهود الوطنية المرتبطة بمنع ومكافحة الفساد والوقاية منه وتلافي مسبباته والتوعية بمخاطره.

«الاستئناف» تؤيّد إلغاء قرار إنهاء خدمة طبيب من وزارة الصحة

خالد الخطيب

قضت محكمة الاستئناف الدائرة الإدارية السابعة بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بإلغاء القرار الإداري والمتضمّن إنهاء خدمات طبيب مُسجّل طوارئ مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وفي التفاصيل قامت وزارة الصحة باستقدام طبيب من بلده للعمل بوظيفة طبيب مُسجل طوارئ بمستشفى حكومي ومن ثم تم تعيينه بعد اجتيازه فترة الاختبار بنجاح . وبعد ذلك فوجئ الطبيب بإصدار قرار بإنهاء خدماته وذلك دون ثمّة خطأ او مُخالفة منه، وعليه لجأ لمكتب مجموعة طاهر القانونية المحامين عبدا لعزيز وخالد طاهر الخطيب ، حيث تم تقديم تظلّم على القرار لكونه صدر بالمخالفة للقانون مشوباً بعيب إساءة استعمال السُلطة والانحراف بها ، مما الحق بالطبيب أبلغ الضرر ، ولم يلق التظلّم ردا خلال المدة القانونية ، الأمر الذي حدا إلى إقامة الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن مع ما ترتّب على ذلك من آثار أخصّها اعتماد تعيين الطبيب كمُسجّل طوارئ بوزارة الصحة وتمكينه من العودة لمباشرة عمله وصرف كافة مُستحقاته .

واشار دفاع الطبيب إلى أن القرار الصادر فضلاً عن عدم مشروعيته فهو يؤدي إلى حرمان الطبيب من مصدر دخله الوحيد هو وأسرته بالمخالفة للقانون والدستور ، حيث صدر بدون أسباب قانونية تبرره ومعيب بمخالفة القانون والتعسف في استخدام السلطة ، وانه بعد قرار تأديبي مقنّع ، وإذ أن القرارات الإدارية يجب أن تكون بناء على سبب يُبرّرها في الواقع والقانون وكان من أركان انعقادها ، وللقضاء الإداري الحق في مراقبة مدى مشروعية السبب الذي بُني عليه القرار الإداري للتحقق من مُطابقته للقانون دفاعاً عن مبدأ المشروعية واحترام أحكام القانون ومحاربة التسيُّب والفساد الإداري وتنقية المجال القانوني من كل ماهو غير سليم، تحقيقاً لمصلحة المجتمع .وحيث أن جهة الإدارة أقادت الطبيب بأنه منسوب إليه خطأ وتمت إحالته للتحقيق بمعرفة لجنة فنيّة للتحقيق في وفاة مريض بمستشفى حكومي ، وانتهت اللجنة إلى التوصية بمجازاة الطالب بخصم أسبوعين ، ولما كان قد ثبت أن الطبيب لا صلة له من قريب أو بعيد بوفاة المريض فهو لم يتدخل بثمّة إجراء مهني أو طبّي يمكن مساءلته عليه أو نسبة ثمّة خطأ أو إهمال في حقه بشأن الموضوع ، بل إن قضاء المحكمة الجزائية قد برّاه من تهمة الإهمال المنسوبة إليه بحكم نهائي بات بعد مرافعة محاميه ، وقضاؤها مرتبط بالنظام العام وهو عنوان الحقيقة ، ولما كان مسلك الإدارة ناتج عن الهروب من أزمة سياسية كانت تواجه الوزير آنذاك ولا ثمت للطبيب بصلة إلا أن الإدارة قد لجأت إلى فصل الطبيب كنوع من التهدئة الأمر الذي يعيب القرار المطعون عليه بعدم المشروعية والانحراف وإساءة استعمال السُلطة ، وعليه تمسك الدفاع بإلغاء القرار مع ما يترتّب على ذلك من آثار .

صدور العدد الـ 21 من مجلة «بحوث» العلمية الدولية

أعلن مدير عام مركز لندن للبحوث والتحدث الرسمي باسم المركز محمد عبد العزيز ظهور العدد الجديد لمجلة بحوث الدولية المحكمة للنور في إصدارها الحادي والعشرين منذ انطلاقها قبل اربعة اعوام ، مشيرا إلى استمرار مركز لندن في اداء دوره التنويري نحو نشر العلم.وقال في تصريحات صحافية : نبلغ تهاني سمو الأميرة منال ال سعود الرئيس الفخري للمركز وسعادة الشيخة ميسون القاسمي رئيس مجلس الإدارة لعموم الباحثين والباحثات في كل أنحاء العالم العربي بالإصدار العلمي الجديد الذي يتضمن خمسة منتجات علمية متنوعة .واكد عبد العزيز ان المركز برئاسة الدكتور ناصر القضلي مدير عام المجلة يؤكد في العدد الجديد من المجلة المفهرسة ذات معامل التاثير العربي على ثلاث معان في على الترتيب : -مناشدة الباحثين العرب التمسك بمنهجية البحث العلمي وآليات تاصيله ليؤدي دوره الحقيقي كاداة لتطور المجتمع ، مرحبا بكافة المقترحات والأفكار التي تصب في هذه البوتقة.وقال : المعني الثاني ، آثرنا في هذا العدد الاستمرار على نهجنا في تنوع الأوراق العلمية المنشورة فما بين حديث عن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وضرورة خروجها من الأطر الفئوية إلى تلك التي تمتلك مشروع إصلاح شامل للمجتمع للاستاذ الدكتور حسين مرجين ، ومشكله الإمامة في صدر الإسلام وكيف رأت الباحثة د. هيفاء الإمام، ان الفكر السياسي عند المسلمين بعد العصر الراشدي نتجت عنه بعض افكار أججت نيران الفتن ، دارت رحى العدد الحادي والعشرين.